انتشار استخدام كاميرات المراقبة لصيد السرّاق

يقف احمد وسط محله لبيع الأجهزة الاكترونية وسط العاصمة بغداد تحديداً منطقة الباب الشرقي متفحصا الكاميرات الجديدة التي وصلته، بعد أن باع ١٣ كاميرا اغلبها من مناشئ صينية منذ مطلع العام الحالي فقد أصبحت كاميرات المراقبة وسيلة حماية للتجار والمقاولين وأصحاب محال الصيرفة. يقول احمد ان نسبة بيع الكاميرات تزداد يوما بعد يوم نظرا لاقبال رجال الاعمال واصحاب المنازل لمعرفة هوية طارق باب منزلهم في كل الأوقات بعد تزايد مخاوف القلق من تهديدات عصابات السرقة والابتزاز لرجال الأعمال وحسب رأي مقتنيها انها تعتبر نوعا من الحماية الشخصية.

□ بغداد / المدى

بينما علق ابو مازن كان يتفحص كاميرا مراقبة لبيته فهو يملك محل صيرفة ويخاف من سرقة الاموال التي يحتفظ بها احيانا في بيته نظرا لعدم وجود مصارف ليلاً، إن "هوس كاميرات المراقبة المنزلية ظاهرة بدأت تجتاح شريحة التجار والمقاولين ورجال الأعمال ومحال الصيرفة فبادر الكثير منهم إلى اقتنائها بسبب فعاليتها كونها إجراء امنيا رخيصا من الناحية المادية"،

بينما اشار سلمان كاظم انه قام بشراء كاميرا منذ شهرين ونصبها فوق منزله في منطقة المنصور لأن بقايا الجماعات المسلحة واللصوص يحاولون سرقة الأغنياء ورجال الأعمال بأي طريقة، ونحن نفعل أي شي لمنعهم"، مبيناً أن "كاميرات المراقبة ستدعنا نفتح الأبواب ونحن مطمئني البال بان من يقف وراءها صديق وليس عدو يتربص بنا" حسب تعبيره.

وكانت مجموعة مسلحة سطت مطلع شهر أيار الماضي على محل لبيع الذهب في منطقة حي القاهرة شرق بغداد، وتمكنت من سرقة كامل محتوياته، وأعقبتها عملية مشابهة بأيام حين قام مسلحون بالسطو على محال الصاغة في منطقة البياع جنوب غرب العاصمة بغداد أسفرت عن مقتل وإصابة ١٤ شخصا، في عملية شهدت تورط بعض عناصر الشرطة في سرقة محتويات المحال.

كما سطا مسلحون مجهولون في ١٢ من أيار الماضي، على معمل الهدى لتصفية وتعليب مياه الشرب بمنطقة بغداد الجديدة، وقيدوا عمال المصنع وسرقوا مبلغ ٥٠ ألف دولار، في حين تمكنت مجموعة مسلحة بعد منتصف ليلة الخميس ٢٧ من أيار الماضي بالسطو على مصرف الرافدين في منطقة المشخاب جنوب النجف وسرقوا مبلغا يقدر بأكثر ٦ مليارات وخمسمئة مليون دينار عراقي من خزينته.

ان أسعار كاميرات المراقبة تختلف من حيث المواصفات الفنية، فقد تكون أسعارها متدنية تتراوح بين ١٥٠ – ٢٥٠ دولاراً ويصل مدى التصوير فيها لنحو ٥ أمتار فقط، فيما هناك كاميرات ذات تصوير بعيد يصل إلى ١٠٠٠ متر تقريباً ومن مناشئ يابانية ويزيد سعرها عن ١٥٠٠دولار وهي غير مرغوبة.

من يراقب الأسواق ؟

يدور الحديث بين الناس عن واجب الجهات المسؤولة عن حماية الناس من المخاطر الصحية التي باتت تهدد حياة الألوف من البسطاء من المواطنين. خصوصا أن اغلب الاجبان والألبان المستوردة واللحوم فيها مشاكل في الصلاحية كونها سريعة التلف لان أصحاب المحال الكبيرة يتركونها في الليل ويغلقون محالهم وعندما تنطفئ الكهرباء فإنها تذوب وتتفسخ ثم تعود من جديد وتتجمد والمواطن يشتريها وهو لا يعلم بالمراحل التي تمر بها هذه البضاعة فضلا عن طرق الخزن غير المطابقة للشروط الصحية. الأمر الذي يحتاج إلى رقابة خارجية على المنافذ الحدودية حيث أن استيرادها يتم من قبل التجار من دون مراقبة الدولة فيما يغيب جهاز التقييس والسيطرة النوعية الذي من المفروض أن يمارس دوره في مراقبة وفحص تلك البضائع التي تعج بها الأسواق وهي مليئة بالسموم والتي تصيب المواطن أولا وأخيراً. ويطالب بعض المواطنين بأن يعاد العمل بجهاز الأمن الاقتصادي وهو مرتبط بوزارة الداخلية كي يمارس دوره في مراقبة هذه التجاوزات، فيما طالب آخرون بأن يتم تشريع قانون خاص يسمى « قانون الحماية الاقتصادية» والذي يمكن بواسطته حماية المستهلك وإنهاء هذه التجاوزات التي تطول المواطنين وتحتاج إلى حل سريع.

درد شة

"الزي الموحد" لحل الأزمة

□ إيناس طارق

بعد مرور تسع سنوات من الانتظار الطويل للتغيير الجذري لمعالم نظام دكتاتوري كان يطلق شعارات الحملة الايمانية وياحوم اتبع لو جرينا "استبشر العراقيون خيرا لقمع هذا النظام الذي سلب الحريات وسحب بساط الامن وعشق الحروب ونشر الكبت والحرمان وحطم النفوس وقتل العلماء، وحرق الشرفاء بنار شعارات الحزب والثورة ، يتفاجا العراقيون نساء ورجالاً باخبار تناقلتها وسائل الاعلام كافة عن كتاب صادر عن إحدى المؤسسات الحكومية يؤكد ضرورة الالتزام بتوصيات اللجنة الوطنية العليا للنهوض بالمرأة العراقية، حيث أكد الأمر الإداري بأهمية الالتزام بالزي الرسمي ،هل هذا هو الحل لازمات الماء والكهرباء والبطالة والفساد الاداري والمالي والقضاء على الزمر الارهابية وورش تصليح الكواتم وتفخيخ السيارات وصناعة العبوات .

سؤالنا هو هل هذا الاجراء الحل لكل ما ذكرناه اعلاه من ازمات هل هذا النهوض بتفكيرهم بحال المرأة التي اصبحت ارملة تعيل الايتام بالعمل في مهن مختلفة هل سالت وزارة المرأة الموقرة يوما هل صرفت الرعاية الاجتماعية رواتب الارامل والمطلقات ،هل ملأت سلتها بالغذاء ،هل ستر عرضها ولم ينتهك ممن يحمل سلطة وجاها ومالا، هل استلمت الزوجة والام والبنت تعويضات مالية لان الارهاب اقتنص معيلهم الوحيد لانه كان ضحية العنف والعراكات السياسية والتصفيات الطائفية ،

المرأة هي النصف الثاني من المجتمع يريد المسؤولون في حكومتنا ان ينهضوا بحالها عن طريق منعها من ارتداء الملابس المزركشة والالوان البراقة ونسوا النساء التي قتلنا بغير حق تناسوا الاتجار بفتياتنا ورميهم في احضان الشيوخ وامراء الدول المجاورة نسوا بيع اجسادهم في ملاهي الرقص الليلية من اجل اعالة عوائلهم المهجرة لا نريد ان نذكرهم لكن نماذج من اضطهاد المرأة "كي لا ننسى "، هل هذا هو الحل وماذا فعلت المرأة العراقية لتمنع من ارتداء ما ترغب وبالمعقول فهي تعلم ان الدوائر مكان عمل وترتدي ما يناسب عملها لا ان تفرض عليها القوانين والالتزامات ، هل سوف يفرض زي موحد على الدوائر الرسمية وهل سوف تقوم الحكومة بتوفير الملابس التي تليق بدولة العراق الجديد في بلاد تركها مسؤولوها تتخبط في مطبات واخطاء السياسيين الحاكمين ،مضحك ومثير للسخرية هل بفرض هذه القوانين سوف تنقذ الحكومة مما هي عليه وهل سوف يحاسب الفاسد والسارق .

هل سوف تقف الموظفات في طابور صباحي كل يوم امام القاصي والداني والحمايات الخاصة بالوزراء والوكلاء ورجال الامن التابعين الى دائرة حمايات الوزارات للنظر اليهن من اجل تطبيق القرار، طابور طويل سوف يصطف للتأكد من ان الموظفات لا يخالفن الزي الموحد ، سخرية تطلقها الحكومة ومشهد كوميدي مبرمج لالهاء الشارع العراقي عن ما يجري خلف الكواليس من كشف المستور ، الا يكفي يا وزارة المرأة ويا لجنة الوطنية ان تسخروا من نساء العراق الامر يقضي بكشف الخفايا وما الغاية من فرض هذا القرار الذي يكون بنظرهم مفتاح لحل الازمات السياسية التي يتعرض لها العراق الا يكفي هذا الدمار ليضاف له قرارات واوامر جديدة واجبه التطبيق نحن في زمان ومكان يعيد التاريخ نفسه وكان عجلة الزمان تدور الى الخلف فهل هذا الامر هو لالغاء الكهرباء لان الحكومة عجزت عن توفيرها فلا يجوز استخدامه ، الماء غير ضروري لادامة الحياة فلا تشربوه ، عودوا الى الزراعة واتركوا الصناعة لاننا لا نريد التقدم والحضارة لا تستخدموا الموبايل والستلايات حتى لا تعرفوا ماذا يفعل السارق لاموالكم ولا نريد ان نقول يامسؤولينا الموقرين لا تنتهوا عن فعل وتأتوا بمثله والحليم تكفيه الاشارة.

الكتاب الصادر عن إحدى المؤسسات الحكومية يؤكد ضرورة الالتزام بتوصيات اللجنة الوطنية العليا للنهوض بالمرأة العراقية، واكد بأهمية الالتزام بالزي الرسمي للموظفة وعدم ارتداء ما يلي:-

١- البدلات الضيقة والتنورات القصيرة.

٢ –عدم ارتداء البنطلونات الضيقة والستريجات والفساتين الواضحة المعالم.

٣- عدم ارتداء الاحذية الخفيفة.

٤- عدم ارتداء الملابس المزركشة واللماعة.

شؤون الناس

وزارة البيئة ..

دائما نسمع ونقرا عن وجود تلوثات اشعاعية وبيئية في اجواء العراق نتيجة مخلفات الحروب التي لا تعد ولا تحصى لكن هناك معلومات تؤكد انجاز باحثين من دائرة العلوم والتكنولوجيا حول استخدام اجنة الدجاج كمؤشر بيولوجي للكشف عن تاثير التلوث البيئي ، كما يمكن استخدامها للكشف عن التشوهات الجينية والسموم الوراثية والخلقية ،فهل سوف يستغل هذا الاكتشاف فأجنة الدجاج موجودة في الاسواق العراقية في كل مكان فلا يكاد يخلو محل او بسطية نصبت في سوق او على رصيف تختص ببيع اللحوم والدجاج .

شكرا وزارة الاتصالات

المواطنون يتمنون من وزارة الاتصالات ان توعز باصلاح هواتفهم الارضية خصوصا بعد ان اعلنت الوزارة عن فتح خدمة الاتصالات الدولية لمنظومة الهواتف العمومية العاملة بالبطاقات الذكية مسبقة الدفع والتي تم اعادة تشغيلها والبالغ عددها ٣٦٢ هاتفا عموميا .كما ان الوزارة تفتح فرصة لكل الوزارات والدوائر الحكومية بنصب هواتف عمومية وتقديم طلب لذلك .

وزارة الزراعة .. بعد التحية

قدمت مجموعة من المواطنين في محافظة نينوى ان هناك مهربين للاغنام والماعز من محافظة نينوى الى المحافظات الاخرى والدول المجاورة المواطنون اكدوا انهم قاموا باخبار السلطات الامنية بهذا الامر اكثر من مرة لكن لازالت عمليات التهريب مستمرة .

محافظ نينوى.. ووكلاء النفط

بعثت مجموعة من المواطنين في محافظة نينوى منطقة ١٧ تموز وحي الاقتصاديين عن عدم توفر مادة النفط الابيض هذا الشتاء رغم تقديم عدة طلبات الى المجالس البلدية بتوزيع هذه المادة المهمة والكل يعلم ان المحافظة تقع في المنطقة الشمالية التي تواجه موجة من البرد القارص والمواطنون يناشدون المسؤولين بالمحافظة بتوزيع النفط الابيض الذي مضى على استلامه مدة شهرين والوكلاء يدعون ان السعر الذي يستلمونه لقاء توزيع النفط لا يساوي ما ينفقونه من اموال نقل وتوزيع ،المواطنون يناشدون المديريات التابعة لوزارة النفط الرفاه بحالهم نتيجة البرد القارص .

وزارة الصحة الحل السريع

بسبب انتشار الامراض الناجمة عن كثرة الحروب والتي سببت الاصابة بالعديد من الامراض السرطانية اصبح من وزارة الصحة لابد من توفير اجهزة الرنين المغناطيسي والمفراس الحلزوني وغالبية مستشفياتنا التي تعد على اصابع اليد تفتقر الى توفر هذه الاجهزة التي تهتك وتستنفز اموال المريض والذي لا يملك اجرة طبيب خارجي لهذا فهو يلجا الى مستشفياتنا الحكومية .

شكاوى المواطنين

يشكو سكان محلة ٨٧٩ الواقعة خلف جامع محمد رسول الله من كثرة العرصات الفارغة والتي تستغل من بعض المواطنين من رمي النفايات التي اصبحت مرتعا للكلاب السائبة والسبب هو عدم قدوم عمال النظافة او سيارات البلدية التابعة الى قاطع الرشيد رغم وجود مبنى المجلس البلدي وسط الحي والذي يجاور حائطه اكوام النفايات التي اصبحت لا تطاق من كثرة الروائح المنبعثة منها ،السكان يطالبون بالحل السريع لانهم اصبحوا يعانون من الروائح وانتشار القوارض والكلاب السائبة ليل ونهار.

حي العقاري وانسداد المجاري

يشكو سكان حي العقاري الواقع قرب مستشفى الكندي العام من انسداد المجاري المستمر بسبب رمي نفايات المستشفى في المجاري الرئيسية للمنطقة وهذا الامر اكده رجال البلدية الذين طلبوا من المسؤولين في المستشفى المذكور بان لا ترمى النفايات الطبية في المجاري الخاصة بالحي.

مشكلة منطقة الدورة

يشكو سكان منطقة حي المهدية الواقع في حي الدورة من كثرة انقطاع التيار الكهربائي والذي يتسبب بدوره بانقطاع الماء لساعات طويلة من ايام الاسبوع الاهالي سكان الحي يطلبون من وزارة الكهرباء النظر في مشكلتهم لان انقطاع الكهرباء والماء معا معناه حرمانهم من حق العيش بسلام وراحة

حي السلام والطمر الصحي

اهالي حي السلام التابع لقضاء الكاظمية يناشدون امانة بغداد بالنظر في واقع حالهم الذي اصبح لا يمكن السكوت عليه بعد ان اصبحت الساحات الفارغة "حاويات نفايات مكشوفة" تحرق من قبل عمال البلدية الامر هذا منذ سنوات ولا حل يذكر رغم تقديم شكاوى عديدة من اهالي الحي المذكور لكن لا جدوى من شكواهم ،علما ان النفايات تتوسط مجموعة من المحال الخاصة بغسل السيارات واصحابها متجاوزون على املاك الدولة اضافة الى وجود مناطق لنحر الاغنام وبيع اللحوم وعلى الرصيف المقابل تقع الكلية الاقتصادية أيعقل ذلك يا أمانة بغداد مع الشكر لكم لبذل جهود كبيرة من اجل بغداد انظف واجمل

ردود واجابات

الى / جريدة المدى الغراء

م / اجابة

نهديكم اطيب تحياتنا..

اشارة الى ما نشرته صحيفتكم الغراء بتاريخ ٢٠١١/١٠/٢٦ تحت عنوان (مجلس نينوى يطالب وزارة النفط بتشغيل انبوب المشتقات المتوقف منذ ثمانية اعوام (نود اعلامكم بأن شركة توزيع المنتجات النفطية قد بينت بأن انبوب نقل المشتقات النفطية من مصافي الشمال في بيجي الى الموصل جاهز ومؤهل للتشغيل وستقوم شركة مصافي الشمال بتوفير المنتجات في بيجي الى الموصل جاهز ومؤهل للتشغيل وستقوم شركة مصافي الشمال بتوفير المنتجات بالكميات اللازمة للتشغيل وكذلك تأمين الحماية المطلوبة للانبوب. شاكرين تعاونكم معنا مع التقدير.

الى / جريدة المدى الغراء

م / اجابة

نهديكم اطيب تحياتنا..

اشارة الى ما نشرته صحيفتكم الغراء بتاريخ ٢٠١١/١٢/٢٢ تحت عنوان (من المسؤول عن تدفق هذه القناني عبر الحدود يا وزارة النفط) نود اعلامكم بان وزارة النفط اكدت بان وزارة النفط اكدت اكثر من مرة ومن خلال حملاتها الاعلامية على مخاطر استخدام اسطوانات الغاز المهربة وغير المطابقة للمواصفات العراقية وشدد مكتب المفتش العام في الوزارة على اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة من قبل وزارة الداخلية والتأكيد على الجهات ذات العلاقة لمنع دخول الاسطوانات المهربة عبر المنافذ الحدودية كافة وملاحقة ضعاف النفوس الذين يروجون لها وقد جاءت هذه التأكيدات بمخاطبات رسمية.

كما اوعز المكتب لشركة تعبئة الغاز بضرورة تشديد الرقابة على معامل التعبئة وساحات بيع الغاز الحكومية والاهلية لمنع تداول الاسطوانات المهربة وغير المطابقة للمواصفات الفنية ومصادرتها حال ورودها للمعامل وقامت شركة تعبئة الغاز باعداد حملات اعلامية للتوعية بشأن مخاطر تلك الاسطوانات وتم بثها تلفزيونيا ونشرها عبر الصحف الوطنية الصادر داخل البلاد. كما فاتحت الشركة وزارتي الداخلية والمالية ومديرية الكمارك للايعاز الى المنافذ الحدودية لمنع دخول الاسطوانات، وقد قامت الشركة بتحريك دعاوى قضائية امام المحاكم المختصة ضد المهربين والمتعاملين بالاسطوانات المهربة.

واوضحت الوزارة بان حل المشكلة تضامني يشترك فيها المواطن ومجالس المحافظات مع الوزارة لوضع حد لهذه الحالة غير القانونية. وتقوم دوائر الوزارة المعنية ومكتب المفتش بمتابعة الموضوع بشكل مستمر لمعالجة هذه الحالة. شاكرين تعاونكم معنا مع التقدير.

الى جريدة المدى الغراء

م / إجابة

نهديكم اطيب تحياتنا..

إشارة الى ما نشرته صحيفتكم الغراء بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٢ تحت عنوان (ماذا يحدث في محطات الوقود) نود إعلامكم بأن شركة توزيع المنتجات النفطية قد بينت بان المشتكي لم يذكر اسم عامل المحطة ليتسنى للشركة اتخاذ ما يلزم في حالة ثبوت صحة الادعاء، علما بان جميع العاملين في المنافذ التوزيعية للشركة يحملون باج تعريفي يتضمن الاسم الثلاثي ورقم الهوية.

شاكرين تعاونكم معنا مع التقدير

عاصم جهاد
مدير المكتب الاعلامي

تجهيز المواطنين بمادة النفط الابيض مستمر طيلة اشهر السنة

ردا على ما نشرته جريدة المدى بعددها الصادر بتاريخ ٢٠١٢/١/٣٢ (تحت عنوان.. لتر ونصف اللتر يوميا حصة العائلة من المحروقات) نود ان نوضح بان شركة توزيع المنتجات النفطية مستمرة بتوزيع الحصة الشهرية لمادة النفط الابيض طيلة اشهر السنة وبموجب البطاقة الوقودية في محافظة بغداد والبطاقة التموينية في باقي محافظات العراق كافة وان ما يتم توزيعه خلال فصل الصيف الغاية منه ضمان وجود خزين من هذه المادة لدى كل عائلة لاستخدامه في فصل الشتاء واذا ما حسبنا الاشهر التي تكمن الحاجة الفعلية فيها لاستخدام مادة النفط الابيض فهي لا تتعدى الاربعة اشهر وما تبقى من اشهر السنة وهي الثمانية اشهر يكون خزين لدى العائلة لمواجهة فصل الشتاء.

عزيزنا المواطن

خصصت المدى هذه الزاوية من أجلك على أمل أن ترفدها بآرائك الحرة ومقترحاتك وشكاواك المشروعة، وكل ما ينشر فيها يعبر عن رأي أصحابها ولا يمثل رأي الصحيفة، إلا من حيث تضامنها مع مشاكل المواطنين ونحن مستعدون لنشر رسائلكم وشكاواكم التي نأمل ان تكون بعيدة عن الانفعال الجارح وبأسلوب هادئ ورصين ينسجم مع نهج المدى الذي يحرص على حرية الرأي وديمقراطية التعبير آملين مراسلتنا على عنوان الجريدة أو عبر البريد الالكتروني:

info@almada-group.com